عوامل التغيير المؤسساتي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

قراءة نقدية في ظل نظرية "نورت دوغلاس"

Factors of institutional change and its relationship to economic growth

Critical reading under North Douglas theory's

باحمد عبد الغاني*

جامعة باجي مختار، الجزائر

bahmedabdelghani@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/05/04 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/23 تاريخ النشر:2021/06/30

ملخص:

تبرز هذه الورقة البحثية محاولات النظرية الاقتصادية شرح تطور المؤسسات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في أوروبا عبر التاريخ، وتدرس إشكالية إدماج النظرية النيوكلاسيكية للمؤسسات كمتغير داخلي، وذلك من خلال نقد نظرية "نورت دوغلاس".

وتوصلت الدراسة أن الخروج عن نطاق النظرية النيوكلاسيكية بسبب الاستخدام الضيق للغاية المتعلق بفرضية العقلانية ومنهج الفردانية، يكون بإدخال فرضية العقلانية المحدودة والدور الخارجي للأيديولوجية.

كلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، نظرية التغيير المؤسساتي، العقلانية، الإيديولوجية، نورت دوغلاس.

تصنيف JEL : N24، O43.

Abstract

This research paper highlights the attempts of economic theory to explain the change of institution in Europe across history and their relationship to economic growth, and studies the problem of integrating institutions as an internal variable in to the neoclassical theory, by criticizing the theory of "North Douglas". The study concluded that the exit from the scope of the neoclassical theory, due to the very narrow usage related to the rational hypothesis and the individualism approach. is by introducing the hypothesis of limited rationality and the external role of ideology.

Keywords: Economic Growth, Theory of Institutional Change, rationality, ideology, North Douglas

Jel Classification Codes: N24 ،O43.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر كتاب تماس و نورث و الذي نشر في عام 1973 ثورة لأنه من خلال إدخال نظرية التغيير المؤسساتي لشرح عملية التنمية الاقتصادية، قد وضع إطارا تحليليا لفهم تطور العالم الغربي الذي يتفق مع النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وكان اهتمامه يتمحور حول إعطاء بديل للإطار التفسيري الماركسي الذي يشكل معظم المفاهيم الحديثة في التاريخ الاقتصادي ولذلك فهو ثوري من منظور المؤرخين، و يعكس هيمنة النظرية الاقتصادية. اكتسب اليوم أهمية منسوبة إلى جائزتي نوبل في الاقتصاد لسنة1993، لكن هل تعتبر نظرية نورث متوافقة حقا مع النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية؟

إن اهتمام الاقتصاديين بالمؤسسات وتغييراتها، ليست لمجرد الفضول فحسب، أو مظهرا من مظاهر الامبريالية للاقتصاد بل هي مسألة أساسية تتعلق بالشرح الكامل لديناميات الأسعار وتخصيص الموارد على المدى الطويل بالنسبة للنظرية الاقتصادية (مارشال)، على المدى الطويل فالأمر يتعلق بالتغيرات الخارجية للمؤسسات، بمعنى أوسع، الظروف الاجتماعية والمعارف التي تفسر التغيرات في الأسعار وتخصيص الموارد.

سيكون إذا على النظرية الاقتصادية شرح تطور المؤسسات. ولكن شرح أي متغير بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية يعني إدماجه كمتغير داخلي (endogénéiser) بمعنى أن تحديد المتغير ينتج عن الخيارات المثالية الفردية في إطار السوق والذي يجمع كل المعلومات اللازمة في إطار القيود الخارجية، عموما أي تفسير علمي يتطلب الاعتراف بشيء ما خارجي، وعليه يكون السؤال دائما أي متغير يجب اتخاذه خارجيا؟

في النظرية النيوكلاسيكية، تكون المتغيرات الخارجية هي تلك التي لا يمكن أن تنجم عن الخيارات المثالية الفردية وذلك لثلاثة أسباب:

إما لأنه، لا يكون تغييرهم -المتغيرات- على الإطلاق تحت سيطرة الأفراد، و هي حالة المعطيات الطبيعية (الطقس السائد،العوائق المادية) إلا إذا كان ينظر إلى المؤسسات على أنها ليست من إبتكار الإنسان، فلا يمكن إذا إعتبارها خارجية على هذا النحو.

أو نظرا لأنه من الصعب تغييرها في وقت معين. على سبيل المثال، في نظرية الاقتصاد الكلي على المدى القصير لمارشال يعتبر رأس المال كمتغير خارجي، وعلى المدى الطويل، في نظرية نمو سولو (Solow, 1957)، يصبح داخليا بينما يكون التقدم التقني هو الخارجي منذ الثمانيات، أصبحت النظريات الجديدة للنمو تدخل التقدم التقني: فهو ينتج عن الخيارات الفردية تحت القيود التكنولوجية والمؤسساتية. أما على المدى الطويل جدا يرى نورث أنه ليس هناك ما يدعو إلى أن تقوم نظرية للنمو، بدون أن تقوم بإدماج المؤسسات كمتغير داخلي. و في الأخير، يبدو أن في المدى الطويل جدا، هناك متغيرين خارجيين أساسيين للنظرية الاقتصادية: سيكولوجية الأفراد التي تبلورها دالة المنفعة و التكنولوجيا التي تبلورها دالة الإنتاج (الطبيعة البشرية والطبيعة الفيزيائية).

أخيرا لأسباب عدم التوافق المنطقي مع النواة الصلبة للنظرية وهذه المسألة المنهجية هي محل الإشكال في هذه الدراسة بحجة: أن إدخال المؤسسات، بمعنى أن تحديد المتغير المؤسساتي ينتج عن خيارات المثالية الفردية في إطار السوق الذي يجمع كل المعلومات اللازمة، الأمر الذي يقود نورث إلى اعتبار المؤسسات كنتائج مرجوة وإرادية لخيارات المتعاملين، فعلى المدى الطويل، مع وجود معلومات كاملة، تكون المؤسسات المختارة على درجة عالية من الكفاءة في الحالة المستقرة، وبالتالي ليس لديها سبب للتغيير: ولا يمكنها، كما يرى نورث، تفسير النمو. ولكي تتمكن من تفسير النمو، وبما أنها ليست المتغير الذي يمكنه التراكم

(مثل رأس المال)، يجب أن تكون قادرة على التحسن (مثل العمل). ولتتمكن من التحسن يتوجب على المؤسسات المختارة في فترة ما أن تكون غير فعالة (قابلة للتحسن).

تنبه نورث لهذه المشكلة وقامت نظريته بربط تطور التكنولوجيا وعملية تخصيص العوامل بالتطوير المؤسساتي مع الأخذ بعين الاعتبار التأخر في تكيف المؤسسات، ولكن إذا كانت مؤسسات موروثات الماضي، فإنه لا يتم اختيارها وبالتالي فإن نورث ملزم بإدخال فرضية العقلانية المحدودة والدور الخارجي للأيديولوجية. وهو يخرج بذلك عن نطاق النظرية النيوكلاسيكية بسبب الاستخدام الضيق للغاية المتعلق بفرضية العقلانية ومنهج الفردانية.

يعرض الجزء الأول نظرية التغيير المؤسساتي لنورث، فيما يوضح الجزء الثاني هذه النظرية من خلال تطبيقها التاريخي، و ينتقد الجزء الثالث المحاولة النظرية لنورث، أما الخلاصة فتشرح أسباب الصعوبات النظرية لإدخال المؤسسات.

2. نظرية " نورث" حول التغيير المؤسساتي و دوره في النمو الإقتصادي

تتمثل حجته في أن تنظيم الاقتصاد هو مصدر للنمو. ويقوم هذا النمو على إنشاء ترتيبات مؤسساتية وحقوق للملكية التي تحفز الجهود الاقتصادية الفردية. إذن تحدد المؤسسات التي يتم إنشاؤها، الفرص المتاحة للأفراد في المجتمع في وقت معين، فهي تحدد إلى حد كبير تكاليف الإنتاج والصفقات، يتطور استغلال الفرص في الإطار المؤسساتي ويكون لهذه السلوكيات الجديدة آثار التغذية العكسية على المؤسسات القائمة والتي بدورها تشجع على إنشاء مؤسسات جديدة، يخلق هذا التفاعل ما يسمى "مسار الاعتماد" (North D. C., 2010, p. 5): أي سياقات تنموية تحددها الهياكل المؤسساتية المحفزة. وهذه المؤسسات تتشكل لدى بعض البلدان بحيث تتكيف مع النمو في حين لا يكون هذا ممكن في بلدان أخرى.

ووفقا للنظرية النيوكلاسيكية، تتم التبادلات في أسواق منظمة بشكل جيد، حيث لا يوجد تكاليف للمعلومات ولا تكاليف للصفقات ولا تكاليف التنظيم وتكون المؤسسات معطاة، والتي تستخدم في المقام الأول لضمان الملكية الخاصة وبذلك تكمن أسباب النمو في البحث عن فرص الثراء القائمة على تراكم رأس المال، الاستثمار في التقدم التكنولوجي و الاستثمار في رأس المال البشري، لكن إذا كانت هذه هي الشروط الوحيدة بحيث أنها، من الناحية النظرية، تكون عالمية، **لماذا شهدت بعض البلدان نموا و غاب عن بعض الآخر؟**

لقد تمثل جواب **نورث** في أن هذه العوامل ليست هي المصادر **النهائية** للنمو. فالعملاء الإقتصاديين العقلانيين يرغبون دائما وفي كل مكان، بالاستثمار واكتساب المعارف والمهارات اللازمة لزيادة ثرواتهم، من خلال **دفع القيد** التكنولوجي لتوسيع تبادلاتهم، ولكن التبادلات لا تكون مقيدة بالقيود التكنولوجية فحسب ولكن أيضا بالقيود الغير الرسمية (العقوبات، المحرمات، العادات، التقاليد و قواعد السلوك) و القواعد الرسمية (الدساتير و القوانين وحقوق الملكية)، أي من طرف **المؤسسات** (North D. C., 2010, p. 7) إذا كان الإطار المؤسساتي يسمح بأن تترجم هذه الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري في زيادة الربح للأفراد، فإن هذه الاستثمارات ستنجز، بينما لن تقوم في حالة العكس، عندما لا تسمح حقوق الملكية بتوزيع الأرباح وعندما يكون الهيكل التحفيزي المؤسساتي غير فعال. مفتاح هذا اللغز يكمن في العلاقة المتبادلة بين الإطار المؤسساتي الأساسي والهياكل الاقتصادية الناتجة عنه والتغييرات المؤسساتية التي يحددها بدوره. هذه العملية تراكمية تحدد المسار الزمني (**مسار الإعتماد**) للتغيرات الاقتصادية، ويتم تحديد مسارات النمو من خلال خصائص الإطار المؤسساتي الذي يولد إما إنسدادا أو زيادة العائدات..

أدت عدة أسباب تاريخيا إلى كبح أو تأخير النمو من خلال منع المؤسسات وحقوق الملكية من التطور:

- ✓ يصعب تحقيق الاستبعاد لبعض السلع ولا يمكن لعارضي السلع غير القابلة للاستبعاد منع الأفراد الأخرين من استعمال هذه السلع، على غرار الاختراعات التقنية فهي بمجرد ظهورها تصبح سلعا في متناول الجميع إلا إذا كان هنالك نظام قانوني يضمن حيازة الأرباح، فمن دون خلق نظام لحقوق الملكية، فإن هذه السلع المولدة للنمو لن تنشأ.
- ✓ بإمكان تكاليف خلق حقوق الملكية تجاوز الأرباح الخاصة، حتى وإن فاقت الارباح الاجتماعية التكاليف، فإن الأفراد لا يكونون متحمسين للمطالبة بهذه الحقوق، مادامت الظروف الاقتصادية لا تجعلها مربحة.
- ✓ مشكلة المشارك الوحيد: كيف يمكن جعل جميع من سيستفيدون من حماية التجارة (منع القرصنة) يشاركون في التكاليف.
- ✓ العقلانية المحدودة للأفراد: عطلت الايديولوجية ظهور ميكانيزمات السوق سمحت أسباب وتحولات مؤسساتية أخرى (North D. C., 2010, p. 8) بتحسين الانتاجية من خلال تحفيز الوحدات الاقتصادية على:
  - تحقيق اقتصاديات الحجم (الشركات، الأسواق)؛
  - تراكم المعارف (براءات الإختراع)؛
  - الادخار(رخص القروض بفوائد، وضمان ملكية رأس المال)؛
  - تحسين مردودية العوامل (السندات)؛
  - تقليص عيوب السوق (شركات التأمين)؛
  - تقليص تكاليف المعاملات حسب نظرية **كاوز** (North D. C., 2019, p. 9) (مؤسسات، منظمات، و شركات بالأسهم)

إن إنشاء مؤسسات يكون مكلفا وبإمكان الأفراد الخواص إنشاؤها، إلا أنه وبمأن نواتج هذه الحقوق تكون سلعا عامة تكون الحكومة هنا مطالبة بالتكفل بتطبيق هذه الحقوق وإنشائها، إن **الطلب** على الحقوق يصدر من الأفراد و**العرض** يصدر عن الدولة في **سوق الحقوق تمثل" الضريبة" السعر**، وتنشأ الحقوق عندما يتساوى العبء الضريبي مع الفائدة المتوقعة من طرف طالبي الحقوق.

أخيرا وحسب أطروحة **أشليان** (Alchian A. A., 1973, pp. 16-27)، تقوم ميكانيزمات السوق على المدى الطويل بالإبقاء على المؤسسات الأكثر نجاعة، بينما تندثر عديمة الكفاءة منها، بيد أنه في ظل الظروف التي لا يتم فيها اتخاذ القرارات من قبل الأعوان العقلانيين، يمكن لبعض الأشكال غير الكفؤة المواصلة لفترات طويلة، ومنه تكون الايديولوجية **العامل الخارجي المهم** لفهم التاريخ الاقتصادي وشرح لماذا لم تعرف بعض المجتمعات النمو الذي عرفه العالم الغربي.

3. تطور المؤسسات وارتباطها بالتنمية في العالم الغربي حسب نظرية "نورث"

يلعب النمو الديمغرافي وبالتالي التخصص دورا أساسيا (وخارجيا) في ازدهار العالم الغربي من أجل شرح تحولات السياق الاقتصادي والتي ستدفع الأفراد إلى المطالبة بهذا الحق أو ذلك، ويميز تطور العالم الغربي (North D. C., 1992, p. 31) مرحلتين مهمتين هم:

- ✓ ظهور الملكية من القرن العاشر إلى القرن الخامس عشر؛
- ✓ تطورات المختلفة للدول بمؤسسات متكيفة أو غير متكيفة مع النمو في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

1.3 ظهور الملكية من القرن العاشر إلى القرن الخامس عشر

1.1.3 القرن العاشر: نحن في وضعية حيث يوجد الكثير من الاراضي والقليل من **عامل العمل** مع نسبة كبيرة من انعدام الأمن ويعمل الاقتصاد من دون حقوق الملكية وإنما عن طريق إلتزمات متبادلة تحدد العقد الاقطاعي، لا وجود إلا لسوق مهم يتم فيه تبادل العمل مقابل سلعة عامة وهي الحماية، يملك السيد الإقطاعي وسائل قسرية ضرورية من أجل تمويل هذه السلعة العامة

لكنها محدودة مقابل إمكانية هجرة العمل، و هو العامل المطلوب و بما أن العمل نادر، تكون انتاجيته مرتفعة ,يستحود **القن** (le soufifre) على حصة معتبرة من الانتاج مما يتيح لهم الوقت الحر للقيام بالاعمال الشاقة، ويتمثل دور **السيد** هنا بتوفير الحماية مقابل الأعمال الشاقة وتحدد نسبة التبادل بيوم من العمل نظرالغياب سوق السلع، ولكون نسبة التبادل للسلع جد مكلفة من حيث التنظيم وتنجر عنها تكاليف تعاملات جد مرتفعة، وبحكم توفر الأراضي فهي منخفضة القيمة ولا تستدعي إقامة حقوق حصرية للملكية الأراضي، حيث أن النظام الزراعي مجتمعي كما أن قرارات الانتاج جماعية، ويقوم سكان الأرياف بزراعة جماعية للحقول المفتوحة بفضل وجود راس مال جماعي (العربة و المحراث). وهنا يوضح **نورث** إذا ان هذا التنظيم المؤسساتي يمثل الاجابة الناجعة والملائمة للتكنولوجيا وللتخصيصات العوامل للقرون الوسطى (North D. C., 1992, p. 33).

2.1.3 القرن الحادي عشر - القرن الثالث عشر: أدى النمو الديمغرافي وكذا استنفاذ الأراضي إلى زعزعة هذا النظام وأدى إلى خلق حقوق الملكية، كما ادى توفر العمل إلى انخفاض سعره بينما أدت ندرة الأراضي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما جعل رب العمل في وضعية قوة تخوله إعادة التفاوض في العقد الاقطاعي، ولم تعد نسبة التبادل تحسب بيوم العمل وإنما بالمواد الغذائية، كما تم استبدال الاعمال الشاقة بالضريبة. كما ظهرت ملكية العمل بما يبيعه القن لرب العمل، وجعلت المنافسة على الأراضي الحق للسيد بتأجير الأراضي مقابل ريع، أصبح تأجير الاراضي وسيلة للمزارعين الذين يسعون للحصول على حقوق حصرية أكبر على ثمار أعمالهم وبالنسبة للسيد على عوائد ملكيته، **وبالتالي فإن ندرة عامل ما مع ارتفاع عوائده تؤدي إلى زيادة الضرورة بالمطالبة بالحماية الحصرية على هذا العامل وهو ما يمثل الميكانيزم الذي وضعه نورث من اجل تفسير إنشاء حقوق الملكية** (North D. C., 1992, p. 34)

لقد أدت ندرة الأراضي إلى استغلال الأراضي بالشمال الغربي لأوروبا حيث نتج عن المناخ والتربة المختلفين انتاجية جديدة تنوعت الزراعة وتخصصت، ويطور هذا التخصص الإقليمي، التجارة، الحرف والعمران ويؤدي تنظيم التجارة على أصعدة أشمل إلى إنشاء مؤسسات تهدف إلى تقليص عيوب السوق كما أدى **تسييل** (monétisation) التبادل إلى رفع الحاجة إلى النقود (NORTH D. , 1981, p. 86)، هذا ما يفسر التعديلات في الاجهزة القضائية، البنكية والتجارية وسمحت الاتفاقيات فيما بين الأعوان الخواص ومع السلطات العمومية (المواثيق، الشركات التجارية، النقابات) بزيادة الانتاجية من خلال إدخال العوامل الخارجية: يتم تحصيل الأرباح التي لم يمكن تحقيقها فرديا عن طريق اتفاقيات الشراكة والتقسيم إلى إقطاعيات مستقلة ودفع تنوع أنظمة الوزن والقياس والنقود إلى ارتفاع تكاليف المعاملات في التجارة، وبالتالي ظهرت ابتكارات تهدف إلى خفض هذه التكاليف متمثلة في :المعارض، البنوك، السندات، القرض، التأمين والكفالة التي خفضت مخاطر ومصاريف التجارة ووسع انخفاض التكاليف بدوره مدى السوق وتحققت اقتصاديات الحجم.

3.1.3 القرن الرابع عشر - القرن الخامس عشر: أدى الاستغلال الفاذح للأراضي إلى خفض الانتاج الزراعي وظهور مرحلة **مالتوسية** امتازت بالمجاعة من 1317-1315 بالإضافة إلى انخفاض محسوس في السكان دام لقرن من الزمن نحن الآن في مرحلة انخفض فيها السكان وبالتالي الطلب و الانتاج مما انجر عنه وفرة الأراضي الرديئة فأصبحت الأراضي متوفرة بينما عامل **العمل** نادر فانخفض المردود و كذا سعر البضائع وارتفع سعر العمالة.

أصبحت المفاوضات بين السيد والفلاح لصالح هذا الأخير فقد تم هجر العلاقة الاقطاعية وازدادت فترة عقود الإيجار كما أصبحت بعض عقود الإيجار مدى الحياة وقابلة للانتقال كما أصبح من حق المستأجر حق الإرث فاختفى بذلك قانون الأراضي التقليدي وكذا مقومات المجتمع الاقطاعي. أما في مجالي التجارة والصناعة، تقلصت السوق ولم يعد دور المؤسسات

مقتصرا على تقليص عيوب السوق إنما زيادة النزعة الحمائية للحفاظ على الأسواق القائمة (النقابات، الرابطات) فالمستفيدون مستعدون للدفع للدولة القادرة على الحماية.

إن توفير السلع العمومية (الأمن، النظام والعدالة) من قبل البارونات لم يعد مربحا: فقد قلص انخفاض المردود الإيرادات بينما ارتفعت المصاريف جراء زيادة الصراعات، كما لم يعد ناجعا لأسباب تكنولوجية مرتبطة بالاختراعات في مجال التسليح و التكتيكات الحربية.

بالنسبة **لنورث**(North, 1973,p47) كان تركيز السلطة في المملكات ناتجا عن بقاء الطرف القادر على تمويل الصراعات إبان القرنين الرابع عشر والخامس عشر، هذا الانتقال من سوق تنافسية للبارونات إلى سوق أوروبية في شكل منافسة احتكارية للممالك يفسره المردود المتنامي الذي ترخصه المركزية.

2.3. التطورات المختلفة للدول بمؤسسات متكيفة أو غير متكيفة مع النمو في القرنين السادس عشر والسابع عشر:

1.2.3 القرن السادس عشر: قادت موجة جديدة من النمو الديمغرافي إلى انخفاض الأجور، استغلال غزير للأراضي، أدى إلى انخفاض جديد في انتاجيتها وارتفاع في أسعار السلع الفلاحية، ارتفعت الريوع مجددا ولكن هذه المرة أصبح المزارعون المستفيدون من الإيجار مدى الحياة ينتهزون ارتفاع الأسعار ويزدادون ثراء، وعليه ظهرت طبقة من الملاك الأثرياء، كما جعل انخفاض الأجور من الرق أقل ربحا مما أدى إلى اندثار هذه المؤسسة فقد أصبحت الأرض تخدم من قبل عمال فلاحين يتقاضون أجورا نقدا بالإضافة إلى مزارعين أحرار في قراراتهم. وبالتالي أصبح قيام النظام الحديث للملكية نهائيا (North D. C., 1992, p. 46). سمح توسع الأسواق، التقدم التقني في المجال البحري مما أدى إلى نمو هائل في الإنتاجية التجارية بسبب اقتصاديات الحجم. بينما حكم انشاء حقوق للملكية (انجلترا وهولندا) الانتاج الحرفي.

في القرن سادس عشر لا تزال حقوق الحماية (الموروثة من الأزمة والإيديولوجية السابقة) من تسمح بالتطور الصناعات الناشئة، هذه المرحلة من النمو الديمغرافي ستقود كما جرت العادة إلى مرحلة مالتوسية في القرن المقبل، ولكن هذه الأخيرة لن تحمل نفس العواقب الكارثية التي عرفها القرن الرابع عشر لأنه في هذه المرة تحولت الاقتصاديات الأوروبية وإن لم يكن ذلك بشكل موحد. فقد أخذت المؤسسات وحقوق الملكية التي انشأتها الدول الناشئة توجهات مختلفة منذ أكثر من قرن.

سياق إنشاء مسار التبعية: بفضل تطور اقتصاد السوق أصبحت الدول تحصل الضرائب نقدا، وبما ان مصاريف الحرب كانت معتبرة فإن الدول بحاجة لزيادات متواصلة للإيرادات الجبائية. فعدا المصادرات او القروض التي تعد حلولا غير ناجعة على المدى الطويل كان بإمكان الدولة تعزيز القطاع الخاص من خلال تعديل وتحديد حقوق الملكية مقابل النقود. بمأن الحقوق المباعة من طرف الدولة مقابل الضرائب تقوم بالتأثير على المردود الخاص والاجتماعي وبمأن قيام الدولة بمنح حقوق الملكية الإنتاجية وغير الإنتاجية، طبعا سيكون لكل ذلك أثر على المسارات الممكنة لمختلف الإقتصادات، إن كانت الانجازات الإقتصادية الاوروبية قد تغيرت في طبيعتها بين 1500 و1700 فهذا راجع في الأغلب إلى نوع حقوق الملكية التي أنشأتها الدول للتخفيف من أزمتها الضريبية المزمنة (NORTH D., 1981, p. 89).

يؤمن نورث بوجود سوق للحقوق تحكمه ميكانيزمات اقتصادية تكون فيها الدولة العارض والمواطنون الطالبون(NORTH D., 1981, p. 91).

ويكون تقاسم الأرباح المنتظرة من الحقوق الممنوحة من خلال علاقات القوة بين الطالب والعارض. تنوعت الخيارات في أوروبا بين المملكات المطلقة على غرار فرنسا واسبانيا والمملكات البرلمانية مثل انجلترا وكانت الحلول مختلفة كونها لا تواجه نفس القيود (Kindleberger, 1979, p. 192)

ففرنسا مأهولة ومليئة بالأراضي ومكتفية ذاتيا وبمنأى عن التجارة البحرية، تعاني من اضطرابات بسبب الاختلالات الداخلية، **بمؤسسات** تجارية متأخرة وسلطة ملكية نافذة، الناتجة عن تبادل حقوق الرقابة للدول على السياسة الجبائية مقابل وعد شارل السابع بإعادة فرض النظام. القبضة المطلقة للطبقة الملكية على المسائل الجبائية سنة1439 أصبح ملك فرنسا في وضعية مناسبة لفرض حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن بيع حقوق الملكية (asselain, 1984, pp. 13-19)وكنتيجة لذلك:

- ✓ كانت الحقوق المباعة عبارة عن وسائل غير منتجة: حقوق الاحتكار، منح الامتيازات، بيع الأعباء العمومية. وانطلاقا من علاقة فورية باهظة أصبحت هذه العمليات أقل تكلفة في تكاليف التعاملات والمعلومات ولكنها تمثل أساس تنظيم الحياة الصناعية الفرنسية التي يسيرها موظفون وتنظيمات تمنع اي مبادرة.
- ✓ تمثل السياسة الجبائية مزيجا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، (رسوم، مساعدات) تدفع ثلثها الدولة. وقد فرضت هذه الضرائب المكلف تسييرها إنشاء طبقة متميزة من الموظفين التي جردت النبالة من كل وظيفة محلية نافعة. مست هذه التكلفة المزارعين والاستثمار الفلاحي.
- ✓ يناقض النظام الجمركي الداخلي تطور سوق موسعة كما يحرم التجارة الفرنسية من الأرباح المرتبطة باقتصاديات الحجم السوق الكبيرة.
- ✓ لا يوافق الديوان الملكي على حقوق الملكية الفكرية للاختراعات التي تهدد الاحتكارات القائمة.

بالنسبة **لإنجلترا** التي تعد أقل من حيث تعداد السكان والنشاط التجاري، فقد تمتعت بمادة ضريبية سهلة التحصيل (منتجو الصوف والتجار)، وبالتالي يكون اقتطاع الضرائب اقل تكلفة ويتطلب إدارة وعددا اقل من الموظفين. في سوق الحقوق مقابل الضرائب، من جهة، من مصلحة الدولة فرض هذا الكم الصغير من الخاضعين للضريبة ولكن من جهة أخرى فإن المساومة على قيمة الضرائب يكون أصعب بوجود هذه المجموعة المحدودة والتي تملك سلطة كبيرة (Kindleberger, 1979, p. 203). نظرالخضوع العرش الملكي الحاكم منذ 1688 للرقابة البرلمان التي تتحكم فيه المصالح التجارية ويخضع توزيع حقوق الملكية لرقابة البرلمان، كما وافق اللوبي البرجوازي على دفع الضرائب شريطة أن تكون الضرائب المعرضة للتبادل تخدم مصالحها الاقتصادية الخاصة.

2.2.3 **القرن السابع عشر:** لن يكون للمرحلة المالتوسية الآثار الكارثية هذه المرة.

بصفة عامة، خففت الهجرة نحو العالم الجديد الضغط على طلب المنتوجات الفلاحية، وارتفعت الانتاجية الفلاحية بفضل التقدم التقني، الذي إنتشر عن طريق تحويل حقوق الملكية. و توجد الآن طبقة من المالكين المتنجين التي تحظى بسلطة قرار مستقلة من أجل استغلال الأرض و التي بإمكانها استغلال الفوائد التي تتيحها الابتكارات.

في هولندا، على سبيل المثال، لم يعد الاقتصاد خاضعا لقيد الإنتاج الزراعي، بل حققت نمو بفضل التجارة. وبحلول نهاية القرن الرابع عشر، أصبحت الإيرادات الضريبية للدوقات ناجمة عن الإتاوات على التجارة، وأصبحت الخزينة تعتمد على الازدهار التجاري. عندما يتوسع النمو السكاني في السوق ويوفر إمكانية اقتصاديات الحجم، سيكون من مصلحة الدولة الاستفادة من هذه الفرص في مجالي التجارة والصناعة. وبالتالي فالدولة تنتهج سياسة ضد الاحتكارات وتدعم الأجيال البرجوازية

الجديدة(North D. C., 1992, p. 57). تشجع هذه السياسة انتقال عوامل الإنتاج. واصلت هابسبورغ هذه السياسة من خلال إنشاء المؤسسات المالية والتجارية (استئناف تقنيات المصرفيين والتجار الايطالية للقرن الثالث عشر) والتي اتسمت بكونها الأكثر كفاءة في أوروبا. وقد أنقصت هذه التقنيات القديمة تكاليف المعاملات هذه المرة، لكونها مطبقة على نطاق واسع، (لم تعد المبادلات تخضع للقواعد الإدارية الجيدة، وشروط الدفع... بل لقوانين السوق) بينما جعلت الزيادة المنجرة عن التجارة ابتكار نوع جديد من السفن التجارية الشراعية مربحا حيث أدت إلى تخفيض تكاليف النقل. أدت فرص العمل المحدثة إلى التخصص في الزراعة والابتكار التكنولوجي من خلال حقوق الملكية الخاصة على الأرض. ويوفر السوق المالي رؤوس المال الضخمة اللازمة للاستيلاء على الأراضي من البحر. لا يعزى إلى هذا التقدم المتراكم للاقتصاد الهولندي للابتكارات جديدة، إنما لانتعاش تقنيات قديمة لم تكن مربحة في إطار مؤسساتي معين، واقتصاد أقل كفاءة.

في إنجلترا في القرن السادس عشر، تراجعت العقبة الغذائية بفضل الثورة الزراعية. فعلى خلفية ارتفاع أسعار الصوف، فشل أصحاب الأغنام في الحصول على المكاسب التي تحققت في الإطار المؤسساتي من المراعي الجماعية، هذا ما شجعهم لإعادة النظر في حقوق الملكية بأن يكون لهم الحق الحصري للاستغلال.

شجعت حركة التطويق المالكين الكبار. وفي الوقت الذي أعاد الطلب على العالم الجديد توجيه الزراعة الإنجليزية نحو المنتجات الجديدة الأكثر ربحية، فقد كان بمقدور الأغنياء من أصحاب الأراضي المغلقة الاستثمار والابتكار في هذه المنتجات الجديدة. فهذا هو أصل" الثورة الزراعية". أما بالنسبة للتجارة والصناعة، وسع النمو السكاني الأسواق وخلق فرصا لتحقيق اقتصاديات الحجم التي جعلت الاحتكارات الجماعية التي سيطرت في فترة أزمة القرن الرابع عشر غير فعالة (Kindleberger, 1979, pp. 209-211). قام التجار بطلب تعديلات في حقوق الملكية. وقاومت الطبقة الحاكمة ذلك إلا أنها خرجت مهزومة في الصراع السياسي بحلول 1688 وقد اقتدت إنجلترا بهولندا في مجال الابتكارات و ساهمت الامتيازات الملكية في البداية في تطوير التكنولوجيات المستوردة، وقد عمدت هذه الامتيازات لحماية الصناعات الوليدة.

في القرن السابع عشر ومع توسع السوق والتنمية الصناعية أدت الجمعيات إلى كسر الاحتكارات. فقد رسخ القانون الجديد للاحتكارات (1624) توزيع أرباح الابتكار، فهو لم يعد تابعا للمصالح العرش الملكي، بل صار مضمونا من قبل هيئة حقوق الملكية المسجلة في إطار الحق العام.

اخترعت انجلترا مفهوم" براءة الإختراع" والتي سوف تجعل لأول مرة من النشاط الابتكار الفردي نشاطا رابحا. ولهذا يخلص نورث إلى مايلي: في1700 ، لقد شجع الإطار المؤسساتي الإنجليزي في طبيعته النمو الاقتصادي.

في فرنسا، حثت السياسة الضريبية والاقتصادية المركانتيلية على توزيع الامتيازات التي تعمد إلى تقسيم السوق الفرنسية. في هذا السياق، فالسبيل الوحيد أمام المصالح الخاصة للحصول على امتيازات جديدة هو شراء الامتيازات الملكية. بينما الإعفاء من الضرائب لمصلحة النبلاء أدى إلى تشجيع الاستثمار في الأراضي بغض النظر عن الإنتاجية الزراعية، وبالتالي عدم تطوير هذه الأخيرة. وحدها بعض الصناعات الفاخرة من دون الآثار المتتالية من كانت مؤيدة قبل كولبيرت والسياسة الملكية. وقد ـ فسر نورث تأخر الاقتصاد الفرنسي قبل القرن التاسع عشر بغياب التام لأي نظام للحقوق محفز للمشاريع الخاصة.

فبالنسبة لنورث لم تكن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر من قبيل الصدفة في التاريخ ولا مصدر للنمو فالنمو يعود اصله إلى خفض تكاليف تشغيل الاقتصاد. لذلك لا يقتصر إلا على تكاليف الإنتاج، ولكن أيضا تكاليف المعاملات

والتنظيم والمعلومات. ولا ينتج تخفيض تكاليف الإنتاج عن التقدم التقني الخارجي، ولكنه يعود للابتكارات التي بفضل الإطار القانوني تسمح للمبتكر من الإستفادة الحصرية من الأرباح، وبالتالي خلق الحقوق الحصرية وخفض تكاليف المعاملات التنظيمية يدفع إلى البحث عن آليات تنسيق أكثر فعالية، أي إنشاء مؤسسات جديدة (Kindleberger, 1979, p. 221). و أخيرا فإن تخفيض تكاليف المعلومات هي المهمة الأولى للمؤسسات التي تخلق المعرفة الاجتماعية من خلال العلم، التعليم، المعايير، العادات، الأخلاق وعليه فتاريخ النمو لا يتعلق بتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي وإنما بالقانون. فتطور القانون ناتج عن السوق، فهو ينتج عن مردودية تحسين عمل الاقتصاديات التي يسمح بها القانون. إنهم الأفراد من يقومون عن طريق حساب اقتصادي بالاطلاع على هذه التحسينات المحتملة ويدعون إلى إنشاء مؤسسات جديدة. بالنسبة لنورث، وعي الأفراد هو من يحدد وجودهم. فمحاولة نورث اقتضت الإطاحة بالعلاقة الماركسية البنية التحتية/البنية العلوية عن طريق آلية السوق، ولكن هل يمكنه فعل ذلك مثلما يدعي في إطار النيوكلاسيكية؟

4. مناقشة نظرية" نورث" حول دمج المؤسسات في إطار النظرية النيوكلاسيكية

بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية تعتبر المؤسسات قيودا خارجية في إطارها يكون المتعاملون أحسن. كما يتم الاعتراف بوجودها ودور تغيرها أيضا. حيث يعترف النيوكلاسيكيون بأن تطورها يفسر التغير على المدى الطويل في الخيارات، الأسعار وتخصيص الموارد. ولا تكمن المشكلة في الاعتراف بوجودها ولا في تأثيرها على المدى الطويل، ولكن على وجه التحديد في كيفية شرح التغييرات في المؤسسات. فحسب نورث، يترتب على الاعتراف بدور تطورها على المدى الطويل، ضرورة أن تفسر النظرية النيوكلاسيكية للنمو هذا التغيير. الطريقة الوحيدة لتفسير تطور متغير يكون إلا بإدمجه(Ménard Claude, 2011, p. 86)، وفي هذه الحالة، حسب نورث يكون الأمر من خلال إظهار أن اختيار المؤسسات ينتج عن الخيارات المثالية للأفراد و لكن إذا وجد الاختيار الرشيد للمؤسسات في حالة التوازن على المدى الطويل (الحالة السكونية) فإن المؤسسات المنتقاة تكون بالضرورة فعالة ولا وجود لسبب لتغييرها، ولا يمكن تفسير تطورها (North D. C., 2010, p. 77)ويكون الحل المنطقي ان يتم اختيار المؤسسات على غرار أي متغير آخر في ظل قيود. ففي غياب قيود خارجية ولطالما وجدت حوافز للتغيير فإن التوازن على المدى الطويل لن يتحقق وعليه يتمثل في معرفة تحت أي قيود خارجية يتم اختيار المؤسسات على المدى الطويل. يقترح نورث الايديولوجية كقيد خارجي. هذا الأمر سيقوده إلى الخروج من الإطار النيوكلاسيكي من خلال افتراض أن الخيارات الفردية لا تكون في نهاية المطاف رشيدة.

1.4 الإيديولوجية:

إذا كانت الايديولوجية قيدا خارجياوالذي بموجبه يتم اختيار المؤسسات وأن هذا الأخير ثابت، إذا من جهة فإن التفسير النهائي للنمو يوجد من جديد خارج النموذج الكلاسيكي الجديد، و من جهة أخرى، بدون تغيير هذا المتغير الخارجي، فإن التوازن على المدى الطويل هو ثابت كما هو الحال عند سولو. بالنسبة لوضعية معينة للأيديولوجية، فإن القيمة المثلى لمتغير "المؤسسة" قد تم بنجاح على مستواه الناجع. و بالتالي لم يعد بإمكاننا تفسير النمو من خلال تغير المؤسسات.

في عام 1971 اقترح نورث أنه كان بإمكاننا إدخال الأيديولوجيا(NORTH D. , 1996, p. 126) . إن الإيديولوجيا وسيلة لتحقيق تخفيضات في تكاليف المعلومات، وبالتالي، بشكل عام، إجابة عقلانية. يمكن أن نفترض بسهولة أن الأيديولوجيا تسمح بعدم تقييم كل مرة كل حالة وحسب استحقاقها، كما تسهل كثيرا إجراءات الاختيار. ولكن، في الواقع، يرشد نورث استخدام الأيديولوجية القائمة، ولكنه لا يفسر بذلك اختيار أيديولوجيا جديدة، إن التأكيد بأن عدم التخلي عن الايديولوجية الموروثة يدل على أننا تبنينا هذه الايديولوجية بعقلانية من أجل الاقتصاد في تكاليف المعلومات هو في الحقيقة خطأ. فالحقيقة أننا

نفضل أن نبقى في حالة معينة لا يدل أننا قد سعينا عمدا للوصول إلى هذه الحالة من دون الحالات الأخرى الممكنة. في كل الأحوال، لو توصل نورث إلى إدماج الأيديولوجية كمتغير داخلي، فإنه لن يؤدي إلا إلى تأجيل المشكلة إلى مرحلة أخرى وعليه سيتطلب الأمر وجود قيد خارجي آخر، وهكذا دواليك. إن الحل الوحيد إذا هو أن نعترف أن الأيديولوجية تعتبر من المعطيات الخارجية، ولكن كيف نشرح تطورها؟

ينتمي هذا المفهوم من الأيديولوجيا إلى علم اجتماع المعرفة. تحدد الأيديولوجية النظرة التي يمتلكها الأفراد عن العالم على عكس النظريات العلمية، تعد الايديولوجيات نظريات غير قابلة للرفض فالأفراد لا يملكون الاختبارات الحاسمة والتي تسمح لهم بالاختيار العقلاني بين الأيديولوجيات المختلفة(NORTH D. , 1996, p. 127) . فهي من هذا المنطلق خارجية بالضرورة باعتبار أن تطورها لا يمكن تفسيره من خلال فرضية العقلانية حسب نورث.

2.4 العقلانية المحدودة:

يؤكد نورث على ضرورة التخلي عن الفرضية النيوكلاسيكية فيما يخص العقلانية الأداتية لأنها تفترض حسبه، وجود وكلاء متعددي المعارف يتصرفون مع نظريات حقيقية عن العالم، كما أنهم دائما ما يحققون الحالة المثلى إنطلاقا من غايات ووسائل معينة. فهم غالبا ما يجيدون الاختيار. يقترح نورث استخدام نظرية العقلانية المحدودة أو الإجرائية لسيمون(Gustafsson, 1993, p. 265). وفقا لهذه النظرية فإن المعرفة والمعلومة ليست متوفرة للوكيل، حيث أن الحصول عليها من خلال الملاحظة مكلف وحسابات التحسين (optimisation) معقدة ومكلفة. وهذا يعني أن المعرفة المتاحة للوكيل وقدرته المعرفية والحسابية محدودة، وبالتالي ما يتوجب علينا النظر إليه هو إجراءات قراره. إن الأيديولوجية عنصر من هذه العملية. فمع العقلانية الأداتية يصل العميل إلى القرار الأمثل أما العقلانية الإجرائية فهو يكتفي بقرار واحد مرض.

يخلص نورث في (1993) إلى أنه إلا بوجود **العقلانية الأداتية**، حيث المؤسسات والأيديولوجية ليست ضرورية، تكون القرارات دائما مثلى والأسواق فعالة ووحدها **العقلانية الإجرائية** يمكنها تفسير السبب الذي يدفع الوكلاء لخلق المؤسسات، أي مخططات للمعلومات والمعرفة المنتظمة التي تسمح بتوفير، لبعض الوقت، بنية مرضية (لكن غير مثالية) للتبادل.

يتبين أن هذا الحل المفروض من نموذج **نورث** ينفي صراحة النوايا النيوكلاسيكية الأولية(أنظر المقدمة) ويؤدي إلى كل الانتقادات المعروفة الموجهة لفرضية **العقلانية الاجرائية** :(Hirsch Paul M., 1996, p. 288)

- ✓ فكرة أن العميل يكتسب المعرفة من خلال عملية ملاحظة العالم هي نظرية خاطئة حول اكتساب المعرفة كما أظهرها بوبر.
- ✓ إن فرضية العقلانية الأداتية لا تفترض أن العميل يملك معرفة الحقيقة. فنحن لسنا بحاجة لمعرفة الحقيقة لكي نكون عقلانيين. و بالتالي فإن الاختيار العقلاني ليس بالضرورة "جيدا"
- ✓ على عكس ما قاله سيمون فإن فرضية العقلانية الأداتية ليست خاطئة تجريبيا لأنه لا يمكن دحضها. ففرضية العقلانية لا تنص على أن الإنسان يلجأ إلى العمليات الحسابية المعقدة المكلفة لتعظيم منافعه (والذي سيكون قابل للرفض بل ومرفوضا بالتأكيد) و لكن يجب أن تفسر أعمالهم على افتراض أنها تعمل بطريقة مناسبة للوضع الذي من المفترض أن يكونوا عليه، بالنظر إلى المعرفة و المعلومات الممنوحة لهم. إن العقلانية ليست قاعدة عملية نفسية ملموسة، ولكنها قاعدة إجرائية، ضرورية منطقيا في إطار منهجية الفردانية.

إن الغموض الأساسي لنظرية **نورث** هو انه يريد إدماج المؤسسات كمتغير داخلي في نظرية ديناميكية حيث يتوجب أن تتطور هذه المؤسسات فيها لتكون محركا للنمو. ولكن لكي تتطور بشكل باطني **يجب أن تكون ناقصة**، ولكونها ناتجة عن اختيار

عملاء من المفترض أن يكونوا مطلعين بشكل جيد. المشكلة هي أنه لا نستطيع أن نؤيد الرأي القائل بأن العملاء يتبنون بشكل عقلاني، مع اطلاعهم على الأسباب، أيديولوجية تكون فيها المؤسسات غير كاملة. **لا يستطيع المرء أن يقرر بعقلانية أن يتصرف بطريقة غير عقلانية. فنورث** منساق نحو التخلي عن فرضية العقلانية، والتي لا يمكننا التخلي عنها منطقيا في حين أن الحل هو التخلي عن فرضية **إحاطة العميل بكل المعارف** والتي لا تعد ضرورية منطقيا في إطار الفردانية المنهجية.

3.4 هل يمكن للنظرية الاقتصادية إدخال المؤسسات؟

إذا كنا ننتقد محاولة نورث، فهذا لا يعني أن البرنامج المؤسساتي سيكون مستحيلا على النظرية الاقتصادية. و قد أظهرت أحد الأعمال مؤخرا بعض الاحتمالات. وعلى وجه الخصوص مع تطور نماذج الرئيس- الوكيل ونماذج نظرية اللعبة. ولكن هذين النوعين من النماذج هي" ثابتة" وذات مستوى تحليلي جزئي لا ينطبق على عملية التغيير الاقتصادي الذي تبناه نورث. ففي هذا المجال يوضح بولند (1992) صعوبات النظرية النيوكلاسيكية في دمج المؤسسات من خلال تفسيرين مقيدين للغاية للأسس الجوهرية لنظرية العقلانية والفردانية المنهجية.

1- لا يترتب عن العقلانية **إحاطة العميل بكل المعارف.** فقد رأينا ذلك مع محاولة **نورث**، حيث لا يمكن للنظرية النيوكلاسيكية أن تقول أي شيء عن تطور المؤسسات في إطار هذه العقلانية. كما أشار **حايك** منذ زمن طويل، فإن وجود المعرفة الخاطئة هو عنصر أساسي في أي نظرية ديناميكية لصنع القرار. **إذا كانت كل المعارف حقيقية، لن يكون هناك أي سبب للتغيير**. لا بد من دمج نظرية معرفة للأفراد والتي تعترف بأن معارفنا غير صحيحة. وقد أسس **بوبر** أيضا منذ وقت طويل، هذه النظرية على أساس حقيقة أنه لا يمكننا توفير دليلا على حقيقة معارفنا. فمعارفنا هي مجرد تخمين (والتي يمكن أن تتأثر بالأيديولوجية أو بأي شيء آخر)، ومحاولات مقدمة بشكل مبدئي. ولكن علاوة عن ذلك، يصر **بوبر** على أن تطوير المعرفة ينتج عن **عملية اجتماعية للاختيار الذاتي المشترك** (من قبل المجتمع العلمي) **ليس نتاجا عن ذاتية فردية للعلميين**. إن المؤسسات التي تبلور هذه المعرفة هي في حد ذاتها، محاولات نظرية جريئة جدا لحل المشاكل التنظيمية وينتج تطورها عن هذه العملية ذاتها للاختيار الاجتماعي الذاتي المشترك (المجتمع) بمعنى أن تطورها ينتج عن الاختيار العقلاني (مثل التطور العلمي) وليس من نوايا الأفراد. قد تكون هذه المحاولات خاطئة، سواء حول حقيقة المشاكل (بعضها من المستحيل حله) وحول الحلول المعتمدة. ولكننا لا نتعلم بشكل عقلاني سوى من خلال أخطائنا والتحسينات المؤسساتية التي لا يمكنها أن تأتي إلا من مانتعلمه من الإخفاقات المؤسساتية الماضية. ومنه بإقصائنا للمحاولات الخاطئة، لن تكون نظرياتنا بالتأكيد صحيحة (مؤسساتنا هي بالتأكيد غير مثالية)، ولكن تبقى هي الأفضل بين تلك المتوفرة، لذا فإنه من المنطقي استخدامها وكذا انتقادها، تسمح مثل هذه النظرية للمعرفة، المنسوبة الى الأفراد، في هذا السياق بإدماج المؤسسات كمتغير داخلي.

2- تستخدم النظرية النيوكلاسيكية شكلا ملخصا بدون فائدة من أشكال الفردانية المنهجية: الفردانية النفسية (IP) التي انتقدها **بوبر واغاسي.** فهي تستخدم الفردانية النفسية عندما لا تقبل كمتغير خارجي إلا الحالات النفسية للأفراد (وظيفة المنفعة) إلى جانب البيئة الطبيعية (وظيفة الإنتاج والتخصيص) أو حتى لو أنها تعترف أن الوظائف ذات المنفعة يمكن أن تملك أية حجة ولا تمنح بسيكولوجيات خاصة للأفراد كما يفعل، على سبيل المثال علم الاجتماع، فإن النزعة البسيكولوجية عيب رئيسي أبرزه **بوبر**: الذي خلص أن المعرفة تكتسب من خلال عملية نفسية، وأنها ذاتية وخاصة، وأن الأفراد هم الوحيدون من يحددون البيئة الاجتماعية .

فبالنسبة لنورث، وعلى المدى الطويل، فإنه من المنطقي أن جميع المتغيرات الأخرى عدا الموارد الطبيعية والتكنولوجيا يمكن إختزالها في متغيرات نفسية، وعلى وجه الخصوص المؤسسات، باعتبارها نتائج مرجوة وطوعية. ولكن وفقا **لبوبر** فإن

المعرفة و المؤسسات واقع موضوعي، ناتج عن عملية اجتماعية للاختيار. لذا يجب علينا التخلي عن الفردانية النفسية لصالح **الفردانية المؤسساتية**. في هذا السياق، **تكون المؤسسات هي نتاج غير طوعي للأفعال الإنسانية الطوعية، نتاج تصرفات الأفراد و لكن ليس من مخططاتهم**. فهي قيود خارجية للقرارات الفردية، في حين تبقى قابلة للتحليل باعتبارها نتيجة غير مقصودة لقرارات فردية. وبهذا النحو تسمح الفردانية المؤسساتية بإدماج المؤسسات كمتغير داخلي

5. خاتمة:

بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية تعتبر المؤسسات قيودا خارجية في إطارها يكون المتعاملون أحسن. كما يتم الاعتراف بوجودها ودور تغيرها أيضا. حيث يعترف النيوكلاسيكيون بأن تطورها يفسر التغير على المدى الطويل في الخيارات، الأسعار وتخصيص الموارد. ولا تكمن المشكلة في الاعتراف بوجودها ولا في تأثيرها على المدى الطويل، ولكن على وجه التحديد في كيفية شرح التغييرات في المؤسسات. فحسب نورث، يترتب على الاعتراف بدور تطورها على المدى الطويل، ضرورة أن تفسر النظرية النيوكلاسيكية للنمو هذا التغيير. و الطريقة الوحيدة لتفسير تطور متغير يكون إلا بإدمجه و يكون الحل المنطقي ان يتم اختيار المؤسسات على غرار أي متغير آخر في ظل قيود. ففي غياب قيود خارجية ولطالما وجدت حوافز للتغيير فإن التوازن على المدى الطويل لن يتحقق، وعليه يتمثل البحث في معرفة تحت أي قيود خارجية يتم اختيار المؤسسات على المدى الطويل. يقترح نورث الايديولوجية كقيد خارجي. هذا الأمر سيقوده إلى الخروج من الإطار النيوكلاسيكي من خلال افتراض أن الخيارات الفردية لا تكون في نهاية المطاف رشيدة.

6.قائمة المراجع:

1. Alchian, A. A. (1973). The Property Right Paradigm. *The Journal of Economic History*.
2. Alchian, A. A., & Demsetz, H. (1973). the propretyright paradigm. *the journal of economic history*.
3. asselain, J. c. (1984). *histoire economique de la france de XVIII siecle a nos jours*. paris: edition du seuil.
4. Gustafsson, B. K. (1993). *Rationality, institutions and economic methodology*. new york: Routledge.
5. Hirsch Paul M., L. M. (1996). rediscovring volition: the institutional economics of douglass c.North. *academyof management review*.
6. NORTH, D. C. (1987). *institution, transcation costs and economic growth*. economic inquiry.
7. keyder, P. o. (1978). *economic growth in britain and france, two paths to the twentieth century*. london: allen and uwin.
8. Kindleberger, C. P. (1979). economic growth in britain and france,1780-1914:two path to the twentieth century. *the economic history review*.
9. Ménard Claude, M. M. (2011). *the contribution of douglass north to new institutional economie*. cambridge university press.
10. NORTH, D. (1981). *structure and change in economic history*. norton.
11. NORTH, D. (1992). *transcation costs, institutions, and economic performence*. san francisco: ics press.
12. NORTH, D. (1996). *empirical studies in institutional change*. cambridge: cambridge uniiversity press.
13. North, D. C. (1992). *l'essor du monde occidental*. flammroion.
14. North, D. C. (2010). *understanding the process of economic change*. princeton: princeton university press.
15. North, D. C. (2019). institution, institutional change and economic performence. *tanor audio*.
16. Solow, R. M. (1957). technical change and the aggregate production function. *the review of economic and statistics*.